



قرار وزاري رقم ٢٦٥ وتاريخ ١/٢١/١٤٣٢ هـ

إن وزير الداخلية

بناء على الصلاحيات الممنوحة له

وبعد الإطلاع على قرارات مجلس الوزراء الموقر رقم ١٢٥١

ني ١٢/١١/١٣٩٢ هـ، ورقم ٩٧ في ٥/٥/١٤٠٤ هـ، ورقم ٥٩ في ١٨/٣/١٤١٦ هـ.

وبعد الإطلاع على القرار الوزاري رقم ٣١٣٠ في ٣/٩/١٤٠٨ هـ، وما طرأ عليه من تعديل بالقرار الوزاري رقم ٦٠٥٧ في ٨/١٠/١٤١٩ هـ، والقرار الوزاري رقم ١٨٠٣ في ٢٥/٣/١٤٢٧ هـ.

وبعد الإطلاع على نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٣٩ في ٢٨/٧/١٤٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الاسلحة والذخائر الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٤٥ في ٢٥/٧/١٤٢٦ هـ ولائحته التنفيذية.

وبناء على ما عرضه علينا معالي وكيل الوزارة وبعد الإطلاع على توصيات اللجنة المكلفة بدراسة إجراء تعديلات على صياغة مواد القرار الوزاري المشار إليه أعلاه المنظم لتسجيل السوابق.

يقرر ماييلي :-

المادة الاولى :

الأحكام الجزائية التي تسجل في صحيفة السوابق ، هي الأحكام النهائية المكتسبة للقطعية التي تصدر في القضايا الجزائية إذا توفرت فيها شروط تسجيل السوابق الموضحة في المادة الثالثة.





الرقم /

التاريخ

التوايح

بحقه من أحكام في صحيفة الحالة الجنائية ولا تسجل، في صحيفة  
السوابق.

### المادة الخامسة:-

يحتسب تاريخ انتهاء تنفيذ المحكمة لغرض رد الاعتبار اعتباراً من انتهاء التنفيذ الفعلي للعقوبة وليس من تاريخ انتهاء المحكمة ، لأن سقوط العقوبة بالعفو أو لأي سبب آخر ينهي العقوبة ، بشرط أن تنتهي المدة المعفو عن عقوبتها دون عودة المحكوم عليه إلى ارتكاب جريمة أخرى مما يسجل في صحيفة السوابق .

### المادة السادسة :

يتم تسجيل جميع الأحكام والأوامر الصادرة بالإبعاد وفق ما ورد بالمادتين ( الأولى والثانية ) من هذا القرار.

### المادة السابعة :

١. توضع أمام الأحكام الجزائية النهائية المدونة في الصحيفة المستخرجة التي تتوافر فيها شروط تسجيل السابقة عبارة (سابقة) .
٢. توضع أمام الأحكام الجزائية النهائية المدونة في الصحيفة المستخرجة التي لا تتوافر فيها شروط تسجيل السابقة عبارة (حالة جنائية).

### المادة الثامنة :

كل حكم جزائي نهائي سبق تسجيله في صحيفة السوابق على خلاف المواد المتقدمة يجري شطبه فوراً من صحيفة السوابق بقوة النظام دون حاجة إلى استصدار موافقة بذلك ويدون في صحيفة الحالة الجنائية.



سنة الفجر الثامن والعشرون



المملكة العربية السعودية

وزارة الداخلية

(٢٧٢)

وكالة الوزارة لشؤون الحقوق  
إدارة شؤون السجناء  
قسم الرعاية

الرقم /

التاريخ

التوايح

### المادة التاسعة :

يقوم المختصون في فروع الأدلة الجنائية بأخذ بصمات المحكوم عليه وتصويره فور التنفيذ الفعلي للعقوبة وتسجيل اسمه ورقم الحكم الصادر ضده وتاريخه والجهة الصادر منها والعقوبة المحكوم بها عليه ووصف الجريمة.

### المادة العاشرة:

يحل هذا القرار محل القرار الوزاري رقم ٣١٣٠ وتاريخ ١٤٠٨/٩/٣ هـ، المعدل بالقرارين الوزاريين رقم ٦٠٥٧ وتاريخ ١٤١٩/١٠/٨ هـ ورقم ١٨٠٣ وتاريخ ١٤٢٧/٣/٢٥ هـ، ويعمل به من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

نايف بن عبدالعزيز

وزير الداخلية